THE PERMANENT MISSION OF THE SYRIAN ARAB
REPUBLIC TO THE UNITED NATIONS - NEW YORK

بعثة الجمهورية العربية السورية
الدائمة لدى الأمم المتحدة - نيويورك

بيان

الوفد الدائم للجمهورية العربية السورية

لدى الأمم المتحدة في نيويورك

أمام

اللجنة القانونية (السادسة)

حول البند /١٧١/ المعنون:

"منح منظمة مجتمع الديموقراطيات مركز مراقب في الأمم المتحدة"

يلقيه الوزير المستشار

عمار العرسان

Minister Counselor Ammar Al Arsan

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

نيويورك في ٢٠١٨/١٠/١٢

السيد الرئيس،

فيما يخص منح منظمة "مجتمع الديمقراطيات" مركز المراقب لدى الجمعية العامة، فإن الجمهورية العربية السورية تؤكد بدايةً على ضرورة الالتزام بمقرر الجمعية العامة رقم ٤٢٦/٤٩ المؤرخ في ٩ كانون الأول ١٩٩٤، والذي ينص على أن مركز المراقب يتم منحه للمنظمات الحكومية الدولية، شريطة أن تعالج أنشطتها القضايا التي تهم الجمعية العامة.

ولابد من الإشارة في هذا السياق إلى أن أي دراسةٍ جدية لطلب منح مركز المراقب لهذه المنظمة، تحتاج أولاً إلى الاطلاع على الوثيقة التأسيسية لها، باعتبارها العامل الأهم الذي يُتيح للدول الأعضاء التحقق من الطبيعة الحكومية الدولية لهذه المنظمة. ولا نجافي الحقيقة هنا إذا قلنا إنه من غير المتاح لنا في حالة منظمة "مجتمع الديموقراطيات"، الاطلاع على الحقائق والمعلومات حول سياستها وبرامجها وخططها وأهدافها، كونها لم تُقدِّم ما يحكم القوانين الناظمة لعملها وأنشطتها.

إن منح مركز المراقب لمنظمةٍ لا تفي بالمتطلبات المحددة، من شأنه أن يُشكِّل سابقةً جدية تتعارض مع قواعد الجمعية العامة نفسها، لاسيما أن هذه المنظمة تضم في عضويتها منظمات مجتمعٍ المدني وقطاعاً خاصاً، بما ينفي عنها الطبيعة الحكومية التي اقتضاها مقرر الجمعية المشار إليه.

وفي هذا السياق، فإن ما تقوم به هذه المنظمة من مساعٍ لفرض نماذج من الديمقراطية على الدول الأعضاء ذات السيادة، وبطريقةٍ لا تراعي احترام قواعد

القانون الدولي ومبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، إنما يُشكِّل مشغلاً أساسياً يدفعنا للتشكيك في مساهمتها في القضايا التي تهم الجمعية العامة.

وهنا نطرح تساؤلاً: إذ كيف يمكن اعتبار أن منظمة "مجتمع الديمقراطيات" قادرةٌ على تقديم مساهمات إيجابية للجمعية العامة، في الوقت الذي تقوم فيه بتمويل مشاريع في دولٍ ليست طرفاً فيها، ودون الحصول على موافقة حكومات هذه الدول!!

السيد الرئيس،

اسمحوا لي أن أعرض نموذجاً واحداً من الممارسات المسيسة التي قامت بها هذه المنظمة مؤخراً.. فقد حاولت منظمة "مجتمع الديمقراطيات" أن تعرض في إطار عمل اللجنة الثالثة للأمم المتحدة، مشروع قرارٍ يربط بين الحق في التنمية والامتثال لمعايير ديمقراطية معينة، وهو أمرٌ كان غير مقبولٍ وتم رفضه من قبل الدول الأعضاء.

في الختام، تؤكد الجمهورية العربية السورية على رفضها طلب منح صفة المراقب لمنظمة "مجتمع الديمقراطيات" باعتباره لا يلبي المعايير والشروط التي نصَّ عليها مقرر الجمعية العامة رقم (٤٢٦/٤٩)، إلى جانب أن بعض ممارسات هذه المنظمة لا تحترم سيادة الدول الأعضاء وتُشكِّل تدخلاً في شؤونها الداخلية.

شكراً السيد الرئيس...